الأمم المتحدة

E/ECA/CM/57/6/Rev.1

المجلس الاقتصادي والاجتماعي

Distr.: General
15 May 2025
Arabic
Original: English

اللجنة الاقتصادية لأفريقيا

مؤتمر وزراء المالية والتخطيط والتنمية الاقتصادية الأفريقيين

الدورة السابعة والخمسون

أديس أبابا، ١٧ و١٨ آذار/مارس ٢٠٢٥

تقرير مؤتمر وزراء المالية والتخطيط والتنمية الاقتصادية الأفريقيين عن أعماله خلال الدورة السابعة والخمسين للجنة الاقتصادية لأفريقيا

مقدمة

١- عُقد اجتماع مؤتمر وزراء المالية والتخطيط والتنمية الاقتصادية الأفريقيين في أديس أبابا في شكل يمزج بين المشاركة حضوريا وعبر الإنترنت، وذلك يومي ١٧ و١٨ آذار/مارس ٢٠٢٥ خلال الدورة السابعة والخمسين للجنة الاقتصادية لأفريقيا.

أولا- افتتاح الجزء الوزاري [البند ١ من جدول الأعمال]

ألف- الحضور

٢- حضر الاجتماعَ ممثلو الدول التالية الأعضاء في اللجنة الاقتصادية لأفريقيا: إثيوبيا، وإريتريا، وإسواتيني، وأنغولا، وأوغندا، وبنن، وبوتسوانا، وبوركينا فاسو، وبوروندي، وتشاد، وتوغو، وتونس، والجزائر، وجمهورية أفريقيا الوسطى، وجمهورية تنزانيا المتحدة، وجمهورية الكونغو الديمقراطية، وجنوب أفريقيا، وجنوب السودان، وجيبوتي، ورواندا، وزامبيا، وزمبابوي، والسنغال، والسودان، وسيراليون، والصومال، وسيشيل، وغابون، وغامبيا، وغانا، وغينيا، وغينيا الاستوائية، وغينيا بيساو، والكاميرون، وكوت ديفوار، والكونغو، وكينيا، وليبريا، وليبيا، ومالي، ومدغشقر، ومصر، والمغرب، وملاوي، وموريتانيا، وموزامبيق، وناميبيا، والنيجر، ونيجيريا.

٣- وكانت كيانات منظومة الأمم المتحدة التالية ممثلة في الاجتماع: منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة، ومنظمة العمل الدولية، ومكتب المستشار الخاص لشؤون أفريقيا، ومفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان، وصندوق الأمم المتحدة للطفولة، ومؤتمر الأمم المتحدة

A.25-00593 (A)

للتجارة والتنمية، وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة، وبرنامج الأغذية العالمي، ومنظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة، ومنظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية، ومكتب الأمم المتحدة للحد من مخاطر الكوارث، والبنك الدولي، والمنظمة العالمية للأرصاد الجوية.

٤- وحضر مراقبون عن الدول الأعضاء في الأمم المتحدة التالية: تركيا، وسري لانكا، والصين، وكندا، والمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية، واليابان.

٥- وحضر ممثلو المنظمات الحكومية الدولية والإقليمية التالية: اللجنة الأفريقية للطيران المدني، وبنك التنمية الأفريقي، ومصرف التصدير والاستيراد الأفريقي، والمنظمة الإقليمية الأفريقية للاتحاد الدولي لنقابات العمال، والمنتدى الأفريقي لإدارة الضرائب، ومفوضية الاتحاد الأفريقي، والبنك العربي للتنمية الاقتصادية في أفريقيا، ومصرف التجارة والتنمية لدول شرق أفريقيا والجنوب الأفريقي، والمفوضية الأوروبية، وأمانة منطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية.

٦- وحضر ممثلو الجماعة الاقتصادية الإقليمية التالية: السوق المشتركة لشرق أفريقيا والجنوب الأفريقي.

٧- وحضر مراقبون عن الكيانات التالية:*

باء- البيانات الافتتاحية

٨- تولى السيد مثولي نوكبي، وزير المالية والتنمية الاقتصادية وتشجيع الاستثمار في زمبابوي ورئيس المكتب المنتهية ولايته، افتتاح الجزء الوزاري.

٩- وأدلى ببيانات افتتاحية كل من السيد وامكيلي ميني، الأمين العام لأمانة منطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية، والسيد محمود علي يوسف، رئيس مفوضية الاتحاد الأفريقي، والسيد كلافر غاتيتي، الأمين التنفيذي للجنة الاقتصادية لأفريقيا، وافتتح رئيس إثيوبيا، السيد تاي

* Addis Ababa University, AeTrade Group, African Airlines Association, African Centre for Economic Transformation, AfricaNenda Foundation, African Forum and Network on Debt and Development, Alliance for a Green Revolution in Africa (AGRA), Badji Mokhtar-Annaba University, Business Unity South Africa, Caritas Switzerland, Development Reimagined, Enderase Youth Association, Ethiopian Aviation Forum, Ethiopian Youth Council, Ethiopian Youth Dialogue for Peace Association, Global System for Mobile Communications Association (GSMA), Global Trade Analysis Project, Green Climate Fund, HawKar, Hurricane Island Centre for Science and Leadership, Independent Continental Youth Advisory Council on the African Continental Free Trade Area, Model Africa Union-Ethiopia, National School of Business and Management of Tangier, National Youth Council of Information and Negotiations Institute, Synergy International Systems, Tax Justice Network Africa Nigeria, National Youth Development Agency, New Generation University College Chapter of the United Nations Association of Ethiopia, Nigeria Inter-Bank Settlement System, Northern Corridor Transit and Transport Coordination Authority, Open Society Foundations, Pan-African Payment and Settlement System, Pan African Youth Union, People Empowering People (PEP) Africa, Project Health Education Achievement Love (HEAL) Ethiopia, Smart Africa, Southern and Eastern Africa Trade, The Youth Print, Trade Union Congress of Namibia, Uniting to Combat Neglected Tropical Diseases, Mustapha Stambouli University, Women Entrepreneurs for Intra-African Trade, World Resources Institute.

أتسكسيلاسي أمدي، الجزء الوزاري رسميا.

١٠- وأشار السيد نكوبي في كلمته الافتتاحية إلى أن الحمائية التجارية المتزايدة وتغير التنمية العالمية على أرض الواقع يتطلبان من أفريقيا التعجيل بخطة التكامل الخاصة بها. وفي معرض تذكيره بالأولويات الرئيسية التي انبثقت عن الاجتماع الثالث والأربعين للجنة الخبراء، أشار إلى أن تولي جنوب أفريقيا رئاسة مجموعة العشرين يضع أفريقيا في موقع متميز للنهوض بأولويات القارة، بما في ذلك إصلاح الهيكل المالي العالمي، والوصول العادل إلى التمويل، والقدرة على تحمل الديون، والجهود المبذولة لمكافحة التدفقات المالية غير المشروعة. وشدد على الأهمية التي يكتسيها تسريعُ التصنيع الأخضر وتمويلُ المناخ لضمان مواءمة النمو في التجارة الأفريقية مع أهداف التنمية المستدامة.

١١- وأشار السيد ميني إلى أن منطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية مبنية على نهج إنمائي متكامل، مع تركيز قوي على تكامل الأسواق وتطوير البنية التحتية والتصنيع. وأضاف أن اعتماد البروتوكولات المتعلقة بالتجارة في السلع والخدمات، وتسوية المنازعات، والاستثمار، وسياسة المنافسة، وحقوق الملكية الفكرية، والتجارة الرقمية، والنساء والشباب في التجارة، وإطلاق 'مبادرة التجارة الموجهة'، تشكلُ أساسا متينا لتنفيذ الاتفاق المؤسس لمنطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية. ولتحقيق الإمكانات الكاملة التي تتيحها المنطقة، أوصى السيد ميني ببناء نظم مالية قوية من أجل توسيع نطاق الوصول إلى التمويل التجاري، وزيادة الاستثمار في البنية التحتية الداعمة للتجارة، وتعزيز مواءمة اللوائح التجارية، ودعم تمكين المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، بما في ذلك المؤسسات التي تقودها النساء والشباب.

١٢- وشدد السيد يوسف على ضرورة التغلب على المعوقات التي تعترض تنفيذ الاتفاق المؤسس لمنطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية. وأشار إلى أن أساس عملية التكامل تعزَّز بالتوقيع على البروتوكول المنقح بين الاتحاد الأفريقي والجماعات الاقتصادية الإقليمية والكيانات الأخرى ذات الصلة، وشدد على أن التأسيس الفعلي لمؤسسات مالية أفريقية أمر حاسم لنجاح تلك العملية. وسلط الضوء على الحاجة إلى إيجاد حلول دائمة للتحديات من قبيل انعدام الأمن الناجم عن النزاعات، والافتقار إلى التمويل المستدام، ومحدودية تنقل الأشخاص والسلع والخدمات، وانخفاض معدل التصنيع، وعدم كفاية البنية التحتية المادية، بما في ذلك توفير الكهرباء والوصول إلى الإنترنت.

١٣- وشدد السيد غاتيتي على الحاجة الملحة للتكيف مع الواقع الاقتصادي العالمي غير المستقر الذي يتسم بتوترات جيوسياسية متزايدة وتحالفات متغيرة وتعريفات تجارية غير عادلة وأزمات ديون متصاعدة واضطرابات في سلسلة التوريد. وأشار إلى أهمية الاتفاق المؤسس لمنطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية بوصفه الخطة الرئيسية للتجديد الاقتصادي والتكامل الشامل للجميع في أفريقيا، واقترح أربعة إجراءات استراتيجية لتنفيذه، وهي: تعزيز الشراكات

ومنصات الاستثمار؛ والتنمية المستدامة وتعزيز سلاسل القيمة الإقليمية والمناطق الاقتصادية الخاصة؛ وتعبئة الموارد المحلية لأغراض التنمية، بما في ذلك الحد من التدفقات المالية غير المشروعة؛ وتعزيز البنية التحتية والاتصال الرقمي. ودعا إلى إدراج أولويات الاتفاق في الخطط الإنمائية الوطنية، وتخصيص الميزانيات التي تعكس الالتزامات بموجب الاتفاق، ومواءمة السياسات لتمكين الأعمال التجارية من الازدهار.

١٤- ودعا السيد أمدي إلى اتخاذ إجراءات مركزة لتحقيق رؤية الاتفاق المؤسس لمنطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية والتغلب على الحواجز التي أعاقت التجارة البينية الأفريقية فترة طويلة من الزمن. وشدد على ضرورة الانتقال إلى ما هو أبعد من التصديق إلى التنفيذ ومواصلة إنشاء آليات تنسيق وطنية، مثل اللجان الوطنية لتنفيذ الاتفاق. كما شدد على أهمية الاستثمار في البنية التحتية والتصنيع الاستراتيجي ذي القيمة المضافة وسلاسل القيمة الإقليمية. وتمكين النساء والشباب من الاستفادة من الفرص التي تتيحها المنطقة؛ وتهئية بيئة تنظيمية شفافة ويمكن التنبؤ بها لتعزيز ثقة الأعمال والاستثمار؛ وضمان الوصول إلى الاقتصاد الرقمي.

ثانيا- انتخاب أعضاء المكتب وإقرار جدول الأعمال وبرنامج العمل [البند ٢ من جدول الأعمال]

١٥- انتُخبت البلدان التالية بالإجماع لتشكيل المكتب الجديد:

الرئيس:	المغرب
النائب الأول للرئيس:	الكاميرون
النائب الثاني للرئيس:	بنن
النائب الثالث للرئيس:	كينيا
المقرر:	زمبابوي

١٦- وأعرب الرئيس الجديد المنتخب، السيد رياض مزُّور، وزير الصناعة والتجارة المغربي، عن شكره للمكتب المنتهية ولايته، وأشار إلى أن الاتفاق المؤسس لمنطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية يمثل تعهدا بضمان الكرامة لأفريقيا. وأشار إلى أن أفريقيا فقدت ٢ في المائة من ناتجها المحلي الإجمالي بسبب البنية التحتية غير الملائمة والقيود المفروضة على ربط الأسواق، ودعا إلى إنشاء صندوق مخصص للبنية التحتية واتخاذ تدابير طموحة لضمان تنفيذ الاتفاق على نحو أفضل.

١٧- وعقب بيان قبول أدلى به الرئيس الجديد المنتخب، اعتمد المؤتمر برنامج العمل وجدول الأعمال وبرنامج العمل التاليين بدون تعديلات، استنادا إلى جدول الأعمال المؤقت الذي

سبق تعميمه (E/ECA/CM/57/1):

١- افتتاح الجزء الوزاري.

٢- انتخاب أعضاء المكتب وإقرار جدول الأعمال وبرنامج العمل.

٣- حوار بشأن موضوع الدورة السابعة والخمسين للجنة الاقتصادية لأفريقيا:

(أ) الكلمة الرئيسية: محاضرة أديبايو أديديجي التذكارية لعام ٢٠٢٥؛

(ب) إطلاق التقرير الاقتصادي عن أفريقيا لعام ٢٠٢٥؛

(ج) مناقشة رفيعة المستوى.

٤- حلقات النقاش الرفيعة المستوى.

٥- النظر في التوصيات واعتماد القرارات.

٦- النظر في البيان الوزاري وإقراره.

٧- مسائل أخرى.

٨- اختتام الجزء الوزاري والدورة السابعة والخمسين للجنة الاقتصادية لأفريقيا.

ثالثا- حوار بشأن موضوع الدورة السابعة والخمسين للجنة الاقتصادية لأفريقيا [البند ٣ من جدول الأعمال]

ألف- الكلمة الرئيسية: محاضرة أديبايو أديديجي التذكارية لعام ٢٠٢٥

١٨- ألقى السيد أولوييمي أوسينباجو، نائب رئيس نيجيريا السابق، محاضرة أديبايو أديديجي التذكارية لعام ٢٠٢٥ التي تناولت موضوع تسريع تنفيذ الاتفاق المؤسس لمنطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية من منظور سياساتي وسياسي. وتولى إدارة المحاضرة السيد سعيد أديجوموبي، مدير إدارة التخطيط الاستراتيجي والرقابة والنتائج في اللجنة الاقتصادية لأفريقيا. وشدد السيد أوسينباجو في محاضرته على أن منطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية هي خطة إنمائية طموحة لأفريقيا مضيفا أن لديها القدرة على الدفع قُدما بعجلة التصنيع والتنمية الاجتماعية، وذلك بزيادة الدخل وإيجاد فرص العمل والحد من الفقر. وأكد أنه في سبيل تحويل الاتفاق إلى واقع وتحقيق إمكاناته بالكامل، لا بد من التعجيل بالتصديق على بروتوكولاته وتنفيذها، وزيادة الاستثمار في البنية التحتية للنقل واللوجستيات، وتوسيع نطاق آليات التمويل الإبتكارية وبناء القدرات للثورة الصناعية الرابعة، وضمان حرية تنقل الأشخاص ووجود قيادةٍ قوية.

١٩- وعقب الكلمة الرئيسية، أشار المشاركون إلى التقدم الكبير الذي أحرزته بعض البلدان في تنفيذ الاتفاق، مع الإقرار بأن هناك حاجة إلى بذل المزيد من الجهود لمواجهة التحديات وتكثيف جهود التكامل. وشددوا على ضرورة توثيق حالات التنفيذ الناجح للاتفاق بشكل منهجي، وتحليل العوامل المؤدية إلى هذا النجاح، وإيجاد نماذج قابلة للتكرار لتطبيقها على نطاق أوسع. كما أكدوا على ضرورة قيام البلدان بدمج الاتفاق في أطرها القانونية المحلية، والتصديق على جميع بروتوكولاته، وتعزيز 'نظام المدفوعات والتسويات بين البلدان الأفريقية' لتيسير التجارة البينية الأفريقية.

باء- إطلاق التقرير الاقتصادي عن أفريقيا لعام ٢٠٢٥

٢٠- قدّم السيد ستيفن كارينجي، مدير قسم التكامل الإقليمي والتجارة في اللجنة الاقتصادية لأفريقيا، *التقرير الاقتصادي عن أفريقيا لعام ٢٠٢٥: تعزيز تنفيذ الاتفاق المؤسس إنشاء منطقة* التجارة *الحرة القارية الأفريقية - اقتراح إجراءات استراتيجية مفضية إلى التحول*. وشدد في تدخله على أن أفريقيا تمر بمرحلة حرجة في رحلتها التنموية: حيث إن دورها في الاقتصاد العالمي آخذ في الازدياد وهي في وضع جيد كمنطقة استراتيجية مهمة في ظل تحول عالمي نحو سلاسل التوريد المتنوعة جغرافيا والنمو المستدام. ومع ذلك، فقد انخفضت التجارة الأفريقية في عام ٢٠٢٣، وتشهد حصتها في التجارة العالمية ركودا. فقد تأثرت اقتصادات القارة سلبا بضعف الطلب العالمي والمحلي، والحيز المالي المحدود، واضطرابات سلسلة التوريد، والتوترات الجيوسياسية، والأوضاع المالية العالمية الصعبة، وارتفاع أسعار الغذاء والطاقة، ومخاطر أسعار الصرف، وغيرها من الصدمات الاقتصادية. ورغم أن النمو يشهد انتعاشا، إلا أنه لا يزال أقل من مستويات ما قبل جائحة كورونا وأقل بكثير من المستوى المطلوب لتحقيق أهداف التنمية المستدامة. وعلاوة على ذلك، ظلت السلع الأساسية الأولية تهيمن على الصادرات الأفريقية، وهو ما يترك القارة في أسفل سلاسل القيمة العالمية وعُرضة لتقلبات أسعار السلع الأساسية والصدمات المناخية والحروب التجارية.

٢١- وعقب إطلاق التقرير، أشار المشاركون إلى أن أفريقيا تملك القدرة على النمو إلى ما هو أبعد من المستويات التي تشير إليها تقديرات الدراسات، وذلك بزيادة مساهمات قطاعات البنية التحتية والطاقة والزراعة. ففي خضم انخفاض مستويات المساعدة الإنمائية الرسمية وتصاعد التوترات الجيوسياسية، تتيح منطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية منصة للبلدان الأفريقية لتحقيق الازدهار من خلال زيادة التجارة البينية الأفريقية. ونظرا لوفرة الموارد الطبيعية في القارة، هناك حاجة إلى تظافر الجهود للتغلب على التحديات الإنمائية التي تواجهها، والتصدي للفساد، ومواجهة التحديات الأمنية، وتعبئة الاستخدام الفعال لتلك الموارد. وشدد المشاركون أيضا على أنه من الضرورة بمكان أن تستفيد أفريقيا من الذكاء الاصطناعي والشراكات بين القطاعين العام والخاص وإصلاح الهيكل المالي العالمي، بغية تعزيز مكانتها على الساحة العالمية.

جيم- مناقشة رفيعة المستوى

٢٢- تولى السيد مزُّور إدارة المناقشة الرفيعة المستوى. وكانت السيدة حنان مرسي، نائبة الأمين التنفيذي (المكلفة بالبرامج) وكبيرة الاقتصاديين في اللجنة الاقتصادية لأفريقيا، أول المتحدثين.

٢٣- وأشارت السيدة مرسي إلى أن أفريقيا يمكن أن تتخطى العديد من المراحل في تنميتها المستدامة من خلال تنفيذ الاتفاق المؤسس لمنطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية. وأضافت أن تحقيق هذه الإمكانات يتطلب التصدى للتحديات الرئيسية والاستجابة لها بفعالية، بما في ذلك ضعف الطلب العالمي والمحلي، والحيز المالي المحدود، واضطرابات سلسلة التوريد، والتوترات الجيوسياسية، والأوضاع المالية العالمية الصعبة، وارتفاع أسعار الغذاء والطاقة، ومخاطر أسعار الصرف. وشددت على إمكانية زيادة التجارة البينية الأفريقية من خلال الاتفاق، وهو ما سيعزز التنويع الاقتصادي والتصنيع، مع تحقيق فوائد عبر قطاعات متعددة.

٢٤- وفي المناقشة التي أعقبت ذلك، أشارت السيدة مرسي إلى أنه يجب على أفريقيا أن تستفيد من الأدوات المالية العالمية مثل حقوق السحب الخاصة لصندوق النقد الدولي لتمويل المبادرات المتعلقة بالتجارة والتنمية. وأضافت أن إعادة توجيه هذه الأموال نحو المشاريع المتصلة بمنطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية يمكن أن تتيح الزخم اللازم لتيسير التجارة والتصنيع. وشددت على أهمية قيام واضعي السياسات بتحويل التحديات إلى فرص، مشيرة إلى الموارد المعدنية الخضراء بوصفها عوامل تمكين رئيسية للانتقال إلى اقتصادات صناعية مستدامة وخضراء.

٢٥- وأبرز المشاركون أهمية تنويع المنتجات والوصول إلى التكنولوجيا اللازمة لتعزيز قيمة الإنتاج. فقد أتاحت التطورات التكنولوجية لأفريقيا الفرصة لاعتماد الابتكارات المتطورة ووضْعِ نفسها كرائدة في التصنيع الأخضر والصناعة التحويلية المستدامة. وشددوا على الحاجة إلى وضع سياسات تجارية تتناسب مع المزايا النسبية لكل بلد ومراعاة المخاوف المتعلقة بالتجارة غير الرسمية والأمن في إطار الاتفاق. وطلبوا توجيهات لضمان التنويع وتشجيع التحول من المنافسة إلى التكامل بين البلدان.

دال- التوصيات

٢٦- في ضوء المناقشة التي جرت، قدم المؤتمر التوصيات التالية:

(أ) تشجيع أعضاء اللجنة الاقتصادية لأفريقيا على القيام بما يلي:

'١' تحديث الإجراءات الجمركية وتنفيذ سياسات اقتصادية وصناعية ذات تصميم جيد ومنسقة لتحسين بيئة الأعمال الخاصة بهم؛

'٢' التركيز على القطاعات الرئيسية لدعم التصنيع والأمن الغذائي وزيادة الاستثمار في المجالات الحيوية، مثل البنية التحتية واللوجستيات والمهارات، مع زيادة الدعم المقدم للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة؛

'٣' وضع استراتيجيات لتنويع قاعدة التصدير في أفريقيا وتعزيز القيمة المضافة، من خلال تيسير الوصول إلى التكنولوجيا وبناء رأس المال البشري للنهوض بالتصنيع؛

'٤' وضع الجهود المبذولة لمكافحة الفساد في صدارة أولويات خطتهم الإنمائية.

(ب) تشجيع اللجنة الاقتصادية على القيام بما يلي:

'١' دعم أعضائها في مواءمة السياسات التجارية ووضع بنية تحتية عابرة للحدود؛

'٢' دعم أعضائها في تكييف السياسات اللازمة لتنفيذ الاتفاق المؤسس لمنطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية من أجل مراعاة الظروف الاقتصادية الخاصة بكل بلد ودمج التجارة غير الرسمية في الاتفاق، وذلك في سبيل تعزيز الشمول الاقتصادي؛

'٣' تقديم الدعم التقني للجماعات الاقتصادية الإقليمية لتعزيز دورها في تنفيذ الاتفاق.

رابعا- حلقات النقاش الرفيعة المستوى [البند ٤ من جدل الأعمال]

ألف- حلقة النقاش الأولى: الصلة بين منطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية وتطوير البنية التحتية

١- مقدمة

٢٧- تولت نائبة الأمين التنفيذي (المكلفة بالبرامج) إدارة حلقة النقاش. وضمت قائمة المتحدثين السيد روبرت ليسينغي، مدير شعبة التكنولوجيا والابتكار والربط بالشبكات وتطوير البنية التحتية في اللجنة الاقتصادية لأفريقيا، والسيد يتيمغيتا أسرات مارو، وزير الدولة المكلف بالبنية التحتية في وزارة التنمية الحضرية والبنية التحتية في إثيوبيا، والسيدة إليزابيث ماروما مريما، نائبة المديرة التنفيذية لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة، و السيد مايك سالاوو، مدير دائرة البنية التحتية والتنمية الحضرية في بنك التنمية الأفريقي، والسيد جيرما ويك، المدير التنفيذي ورئيس مجلس الإدارة السابق للخطوط الجوية الإثيوبية، والسيد أمين

إدريس أدوم، مدير البنية التحتية والطاقة والتصنيع والتجارة والتكامل الإقليمي في وكالة الاتحاد الأفريقي للتنمية – الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا.

٢- العروض

٢٨- عرض السيد روبرت ليسينغي النتائج التي توصلت إليها اللجنة الاقتصادية لأفريقيا، مشددا على الحاجة إلى استثمارات كبيرة في البنية التحتية المتعلقة بالنقل والطرق والكهرباء من أجل التنفيذ الفعال للاتفاق المؤسس لمنطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية.

٢٩- وعرض السيد مارو تجربة إثيوبيا في تطوير البنية التحتية، لا سيما تطوير الطرق، وهو ما أدى إلى تحسين التنقل وتعزيز الكفاءة التجارية وخفض التكاليف. وأكد أن الطرق الإسفلتية التي تربط إثيوبيا بجميع البلدان المجاورة تيسر التجارة والتكامل الإقليمي.

٣٠- وشددت السيدة إليزابيث ماروما مريما على أهمية البنية التحتية القادرة على الصمود في وجه تغير المناخ ودورها الحاسم في دعم التجارة المستدامة عبر الحدود، والتخفيف من المخاطر البيئية والاقتصادية وضمان الاستدامة على المدى الطويل.

٣١- وحث السيد ويك الحكومات الأفريقية على دعم شركات الطيران الوطنية لديها، مع تعزيز المنافسة، ومعالجة الحواجز التنظيمية، وخفض الضرائب المرتفعة على السفر الجوي، بهدف تعزيز الربط الإقليمي وخفض التكاليف.

٣٢- وأقر السيد إدريس أدوم بأن الحصول على الطاقة والكهرباء أمر أساسي لنجاح مبادرة منطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية. ودعا إلى إقامة سوق متكاملة للكهرباء لتحسين العرض والطلب، إلى جانب اتباع نهج استثماري إقليمي لخفض التكاليف.

٣٣- وسلط السيد سالاوو الضوء على الفجوة في تمويل البنية التحتية في أفريقيا ودعا إلى زيادة مشاركة القطاع الخاص وإجراء إصلاحات تنظيمية.

٣- المناقشة

٣٤- في المناقشة التي تلت ذلك، شدد المشاركون على أن الاعتماد على التمويل الخارجي لا يمكن تحمله، ولذلك فإن تعبئة الموارد المحلية أمر يكتسي أهمية بالغة. واقترحوا إشراك القطاع الخاص وإعادة تدوير الأصول والاستفادة من صناديق المعاشات التقاعدية والثروة السيادية لتمويل البنية التحتية. وسلطوا الضوء على التحديات المتصلة بالبنية التحتية، بما في ذلك الاختناقات اللوجستية، وارتفاع تكاليف النقل، ومحدودية الوصول إلى الطاقة، واعتبروا ذلك عقبات أمام التجارة والقدرة التنافسية في ما بين البلدان الأفريقية.

٣٥- ودعا المشاركون إلى مواءمة سياسات البنية التحتية الوطنية مع أهداف الاتفاق، بغية

تحقيق أقصى قدر من الكفاءة التجارية والتكامل الاقتصادي. كما دعوا إلى إجراء إصلاحات تنظيمية واعتماد أطرٍ للتخفيف من المخاطر ونماذجَ تمويلٍ ابتكارية لجذب الاستثمارات. وشددوا على أهمية التعاون الإقليمي في تخطيط البنية التحتية، ومواءمة الأطر التنظيمية، وتنسيق الاستثمار، وتعزيز الآليات المؤسسية لدعم المشاريع العابرة للحدود.

٤- التوصيات

٣٦- في ضوء المناقشة التي جرت، قدم المؤتمر التوصيات التالية:

(أ) تشجيع أعضاء اللجنة الاقتصادية لأفريقيا على القيام بما يلي:

'١' زيادة مخصصات الميزانية الموجهة للبنية التحتية، ومنح الأولوية للممرات التجارية الحيوية ومشاريع البنية التحتية الإقليمية؛

'٢' تعزيز الشراكات بين القطاعين العام والخاص من خلال تمكين مشاركة القطاع الخاص وتنفيذ آليات إزالة المخاطر لجذب الاستثمارات؛

'٣' دمج القدرة على الصمود في وجه تغير المناخ وغيرها من تدابير الاستدامة في مشاريع البنية التحتية وإنفاذ اللوائح التنظيمية المتعلقة باستخدام الموارد، لا سيما في مجال البناء؛

'٤' وضع آليات لمنح الأولوية للمقاولين والخبراء الاستشاريين الأفارقة المحليين ودعمهم.

(ب) تشجيع اللجنة الاقتصادية على القيام بما يلي:

'١' دعم إنشاء سوق كهرباء إقليمية لتعزيز أمن الطاقة وتوافرها بتكلفة ميسورة؛

'٢' تيسير التنسيق في المجال التنظيمي لتحسين الكفاءة في مشاريع البنية التحتية عبر الحدود؛

'٣' تقديم الدعم لأعضائها في رصد عملية تطوير البنية التحتية وتتبعها في سياق تنفيذ الاتفاق المؤسس لمنطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية؛

'٤' تقديم الدعم لأعضائها في تصميم وتنفيذ بنية تحتية مستدامة في مجال الطاقة والتجارة قادرة على الصمود في وجه تغير المناخ.

باء- حلقة النقاش الثانية: تشجيع أنظمة الدفع الفوري عبر الحدود والشمول الرقمي في أفريقيا

١- مقدمة

٣٧- تولّى السيد روبرت أوتشولا، الرئيس التنفيذي لمؤسسة أفريكانِنْدا، رئاسة الحلقة، وضمت قائمة المتحدثين، السيدة حنان مرسي، نائبة الأمين التنفيذي (المكلفة بالبرنامج)؛ والسيد لي كينيانجوي، وزير الاستثمار والتجارة والصناعة في كينيا، والسيد عبدولي سيره جالّو، النائب الأول لمحافظ البنك المركزي في غامبيا، والسيد لاسينا كوني، المدير العام والرئيس التنفيذي لمؤسسة أفريقيا الذكية والسيد بريمبير أويوو، الرئيس التنفيذي لنظام التسويات بين البنوك في نيجيريا، والسيد جون بوسكو سيبابي، نائب الرئيس التنفيذي لنظام المدفوعات والتسويات بين البلدان الأفريقية.

٢- العروض

٣٨- سلط السيد أوتشولا الضوء على إحصاءات وردت في التقرير الذي يحمل عنوان: 'حالة أنظمة الدفع الفوري الشاملة للجميع في أفريقيا'، والذي اشترك في نشره في عام ٢٠٢٤ كل من مؤسسة أفريكانِنْدا واللجنة الاقتصادية لأفريقيا والبنك الدولي. وبيَّن المتحدث بعض التحديات التي تواجه أنظمة الدفع، بما في ذلك ارتفاع تكلفة التجارة عبر الحدود؛ وعدم توحيد اللوائح الوطنية لأنظمة الدفع؛ وقلة الثقة لدى المستهلك؛ وسياسات التمويل المفتوح الآخذة في التطور باستمرار.

٣٩- وأشار السيد كينيانجوي إلى أن كينيا انضمت مؤخرا إلى نظام المدفوعات والتسويات بين البلدان الأفريقية، وهو ما يسمح للتجارة السلسة عبر الحدود. وأضاف أن مصرف كينيا المركزي وافق على طلب الترخيص بموجب هذا النظام، وهو ما يعني أن المدفوعات التي كانت تستغرق شهورا في السابق يمكن تسديدها على الفور.

٤٠- ووصف السيد جالّو كيف أن استخدام هذا النظام يسمح بإجراء معاملات مباشرة وتبسيط المدفوعات مع البلدان الأخرى في القارة. فقد ارتفع الشمول المالي في غامبيا من ١٩ في المائة في عام ٢٠١٦ إلى ٧٠ في المائة في عام ٢٠٢٥ ، وذلك بفضل الابتكارات في أنظمة الدفع الرقمية، مثل المحافظ الإلكترونية وخدمات الهاتف المحمول.

٤١- وشددت السيدة مرسي على أن نظام المدفوعات والتسويات بين البلدان الأفريقية يمكِن أن يُغير قواعد اللعبة في النهوض بتنفيذ الاتفاق المؤسس لمنطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية عن طريق تقليص زمن المعاملات وتكلفتها. وشددت أيضا على أن التنفيذ الناجح للاتفاق يتطلب بنية تحتية رقمية وإزالة الاختناقات المتصلة بالتجارة على الصعيد الوطني.

٤٢- وسلط السيد كوني الضوء على مبادرات البنية التحتية الرقمية التي تروّج لها مؤسسة 'أفريقيا الذكية'، بما في ذلك استخدام الهوية الرقمية لبناء الثقة في استخدام المدفوعات الرقمية. وشدد على أن هذه المدفوعات تقع على عاتق القطاع العام، وتتطلب مواءمة السياسات القائمة.

٤٣- وشارك السيد أويوه الحاضرين دروسا مهمة مستقاة من تطبيق المدفوعات الرقمية الفورية في نيجيريا منذ عام ٢٠١٠. وشدد على أهمية معالجة احتياجات سكان الريف المتعلقة بالشمول المالي والرقمي والتحديات التي تواجههم في هذا الشأن.

٤٤- وأشار السيد سيبابي إلى أن نظام المدفوعات والتسويات بين البلدان الأفريقية يتيح مدفوعات فورية منخفضة التكلفة، وهو ما يُيسِّر التجارة عبر الحدود. وأشار إلى أن النظام يمكِّن المصارف التجارية من استخدام التكنولوجيا المالية لسد الفجوة التي تعتري الشمول، لا سيما بالنسبة للتجار غير الرسميين.

٣- المناقشة

٤٥- في المناقشة التي تلت ذلك، شدد المشاركون على الحاجة إلى الاستفادة من القطاع الخاص وقطاع الاتصالات لتعزيز الشمول الرقمي. وأشاروا إلى أن وجود نظام مدفوعات موحد أمر ضروري لبناء سوق موحدة. كما أكدوا على أهمية الشمول المالي والحاجة إلى اعتماد استراتيجيات للتحول الرقمي.

٤- التوصيات

٤٦- في ضوء المناقشة التي جرت، قدم المؤتمر التوصيات التالية:

(أ) تشجيع أعضاء اللجنة الاقتصادية لأفريقيا على القيام بما يلي:

'١' اعتماد نظام المدفوعات والتسويات بين البلدان الأفريقية لخفض تكاليف المعاملات وتعزيز التجارة عبر الحدود؛

'٢' وضع آليات رقابة على خصوصية البيانات وأمنها وضمان قابلية التشغيل بين أنظمة المدفوعات الوطنية والإقليمية؛

'٣' الاستثمار في البنية التحتية الرقمية، بما في ذلك أنظمة تحديد الهوية الرقمية والخدمات المصرفية بالأجهزة المحمولة، لتحسين الاستفادة من الخدمات المالية، لا سيما بالنسبة للتجار غير الرسميين وسكان الريف؛

'٤' صياغة استراتيجيات التحول الرقمي وتنفيذها.

(ب) تشجيع اللجنة الاقتصادية على القيام بما يلي:

'١' وضع خارطة طريق وتنفيذها لتقديم الدعم التقني لأعضائها في مواءمة الأطر التنظيمية وتعزيز الحوكمة المالية، واعتماد نظام المدفوعات والتسويات بين البلدان الأفريقية وتنفيذها، وتعزيز بنيتهم التحتية الرقمية؛

'٢' تيسير الحوار والتعاون بين المصارف المركزية بهدف مواءمة اللوائح المتعلقة بأنظمة الدفع الرقمية؛

'٣' تعزيز الدعم المقدم لأعضائها في وضع استراتيجيات التحول الرقمي وتنفيذها.

جيم- حلقة النقاش الثالثة: المناطق الاقتصادية الخاصة بوصفها محركات لتطوير سلاسل القيمة الإقليمية في سياق منطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية

١- مقدمة

٤٧- تولى مدير شعبة التكامل الإقليمي والتجارة في اللجنة الاقتصادية لأفريقيا إدارة حلقة النقاش. وضمت قائمة المتحدثين كلا من السيد مزّور؛ والسيدة فاطمة الشيخ، الأمينة العامة للمصرف العربي للتنمية الاقتصادية في أفريقيا؛ والسيدة مافيس أووسو جيامفي، الرئيسة والمديرة التنفيذية للمركز الأفريقي للتحول الاقتصادي.

٢- العروض

٤٨- أكد السيد مزّور أن نجاح المناطق الاقتصادية الخاصة يتوقف على نماذج الأعمال المربحة، والسلطة المفوَّضة، والبيئات الخالية من الفساد، وعلى الاستثمار في البنية التحتية. وأشار إلى أن وزارة الصناعة والتجارة في المغرب تخصص نحو ٤٠ في المائة من ميزانيتها للاستثمار في البنية التحتية.

٤٩- وشددت السيدة أووسو جيامفي على الحاجة إلى الترابط، ومجلس تنسيق أفريقي للمناطق الاقتصادية الخاصة، وتصنيع يراعي الاعتبارات المناخية. ودعت إلى مواءمة قواعد المنشأ وإلى تنسيقٍ إقليمي وسياساتٍ قائمة على البحوث لدعم التحول الصناعي.

٥٠- وشددت السيدة الشيخ على أهمية التحفيز، والاستثمار في البنية التحتية، والتكامل بدلا من التنافس، والتموقع الاستراتيجي في سلاسل القيمة العالمية باعتبارها عوامل أساسية لنجاح المناطق الاقتصادية الخاصة. وشددت على دور المصارف الإنمائية في دعم تطوير البنية التحتية، وشرحت كيف أن المصرف العربي للتنمية الاقتصادية في أفريقيا يملك نافذة مخصصة للشراكات بين القطاعين العام والخاص، ويقدم خطوط تمويل خاصة للمصارف

التي تمول المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وذلك لتحسين فرص الحصول على التمويل لمثل هذه الشركات التي تعمل في المناطق الاقتصادية الخاصة.

٣- المناقشة

٥١- في المناقشة التي تلت ذلك، شدد المشاركون على أن المناطق الاقتصادية الخاصة تحتاج إلى أطر تنظيمية مستقرة، وتمويلٍ طويل الأجل وميسور التكلفة، وإلى سياسات استثمارية واضحة لاجتذاب مشاركة القطاع الخاص وضمان الاستدامة. وبينوا أيضا أهمية إنشاء هيئات ذات أطر قانونية واضحة لتوجيه إدارة تلك المناطق.

٥٢- ودعوا إلى إدماج التجارة الرقمية، وزيادة تمويل البنية التحتية، ودعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وذلك من خلال آليات تمويل مخصصة، وشددوا على الحاجة إلى ضمان إدماج النساء ورواد الأعمال الشباب في سبيل تحقيق نتائج إنمائية أوسع نطاقا.

٤- التوصيات

٥٣- في ضوء المناقشة التي جرت، قدم المؤتمر التوصيات التالية:

(أ) تشجيع أعضاء اللجنة الاقتصادية لأفريقيا على القيام بما يلي:

'١' تحسين الأطر التنظيمية والقانونية التي تحكم المناطق الاقتصادية الخاصة لتمكين المستثمرين من التنبؤ، وضمان المواءمة مع الأطر القائمة مثل الاتفاق المؤسس لمنطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية واتفاقات منظمة التجارة العالمية؛

'٢' تعزيز آليات تمويل البنية التحتية لخفض التكاليف اللازمة للبدء في تطوير المناطق الاقتصادية الخاصة؛

'٣' دعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والمؤسسات التي يقودها الشباب في المناطق الاقتصادية الخاصة من خلال أدوات مالية متخصصة ومبادرات بناء القدرات؛

'٤' إنجاز واستخدام دراسات جدوى ونماذج أعمال قابلة للتطبيق لتوجيه عملية تطوير المناطق الاقتصادية الخاصة؛

'٥' الحرص على التخطيط المادي المسبق والفعال واعتماد رؤية شاملة لتطوير المناطق الاقتصادية الخاصة، بما في ذلك عن طريق ضمان نموها الشامل وتنميتها المستدامة؛

(ب) تشجيع اللجنة الاقتصادية على القيام بما يلي:

'١' تقديم المساعدة التقنية لأعضائها في تنسيق أنظمة المنطقة الاقتصادية الخاصة في سياق الاتفاق المؤسس لمنطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية وغيره من الاتفاقات الدولية؛

'٢' تيسير إنشاء منصات لتبادل المعارف من أجل تعزيز التعاون بشأن تطوير المناطق الاقتصادية الخاصة عبر المناطق دون الإقليمية الأفريقية؛

'٣' وضع مبادئ توجيهية للسياسات بشأن إدارة المناطق الاقتصادية الخاصة وتمويلها وإقرار حوافز استثمارية لهذه المناطق؛

'٤' دعم دراسات الجدوى للمناطق الاقتصادية الخاصة، في سبيل ضمان الربحية والاستدامة والفوائد التنموية على مستوى الاقتصاد ككل.

خامسا- النظر في التوصيات واعتماد القرارات [البند ٥ من جدول الأعمال]

٥٤- نظر المؤتمر في التوصيات ومشاريع القرارات التي قدمتها لجنة الخبراء، وستتم إحالة مشروع قرار ذي صلة إلى المجلس الاقتصادي والاجتماعي لدراسته والنظر في إمكانية اعتماده. وتلا أمين اللجنة الاقتصادية لأفريقيا البيان الشفوي بشأن الآثار المترتبة في الميزانية البرنامجية عن مشروع القرار بشأن طلب لتعزيز قدرات اللجنة الاقتصادية لأفريقيا على الوفاء بولاياتها وتزويد أعضائها بدعم سياساتي وتقني يُفضي إلى التحول ويركز على النتائج.

٥٥- وعند النظر في توصية لجنة الخبراء بشأن موعد الدورة الثامنة والخمسين للجنة الاقتصادية لأفريقيا ومكان انعقادها وموضوعها، رحب المؤتمر بالعرض الذي قدمه المغرب لاستضافة الدورة التي ستتناول ''النمو من خلال الابتكار: تسخير البيانات والتكنولوجيات الرائدة لتحقيق التحول الاقتصادي في أفريقيا''، وهو الموضوع الذي من شأنه أن يساعد في معالجة خطر تخلف أفريقيا عن الركب في العصر الرقمي والحاجة إلى تطوير البنية التحتية الرقمية.

٥٦- وعقب تلك المناقشة، اِعتمد المؤتمر القرارات بدون تعديل، ومقَرَّرا، على النحو المبين في المرفق الأول بهذا التقرير. وبالإضافة إلى ذلك، شدد المشاركون على الحاجة إلى تعزيز قدرة اللجنة الاقتصادية لأفريقيا حتى تتمكن من دعم أعضائها على نحو أفضل. وفي هذا الصدد، جددت كل من أوغندا وبوتسوانا وزمبابوي ومصر والمغرب دعمها الكامل للبيان الشفوي بشأن الآثار المترتبة في الميزانية البرنامجية.

سادسا- النظر في البيان الوزاري وإقراره [البند ٦ من جدول الأعمال]

٥٧- نظر المؤتمر في مشروع البيان الوزاري واقترح تعديلات عليه. واعتُمدت الوثيقة بالإجماع، بصيغتها المعدلة. ويرِد البيان الوزاري في المرفق الثاني بهذا التقرير.

سابعا- مسائل أخرى [البند ٧ من جدول الأعمال]

٥٨- في وقت سابق من الجزء الوزاري، قدَّم ممثل عن الأمانة التقرير الذي سيصدر لاحقا عن اللجنة الاقتصادية لأفريقيا بشأن تحسين النظم الضريبية المتصلة بتكنولوجيا المعلومات والاتصالات لتحقيق النمو الاقتصادي وإيجاد فرص العمل في أفريقيا، وعَرض كيفية استخدام 'حاسبة الأثر الضريبي لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات'، وهي أداة عبر الإنترنت تعكف اللجنة الاقتصادية لأفريقيا على إعدادها ومتاحة على الرابط التالي:
https://ecastats.uneca.org/taximpactcalculator/taxImpactCalculator.html

٥٩- وفي المناقشة التي أعقبت ذلك، أكد المشاركون على المساهمة الحاسمة لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات في النمو والتوظيف، مشددين على أهمية رقمنة الخدمات العامة والاستثمار في البنية التحتية الرقمية لتحقيق التنمية الاقتصادية والحوكمة. وأعربوا عن مخاوفهم من الصعوبات المتعلقة بالضرائب المفروضة على منتجات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات وخدماتها، ودعوا إلى إنفاذ قواعد تنظيمية أقوى ورسوم استيراد على هذه الأدوات لزيادة الإيرادات الضريبية.

٦٠- وأوصى المشاركون بوضع سياسات ضريبية أكثر وضوحا لضمان استفادة البلدان الأفريقية من إيرادات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، لا سيما البلدان التي تواجه قيودا في الميزانية واستنفادا للقاعدة الضريبية. كما أكدوا على أهمية المنافسة والتنظيم وصناديق الأسهم لتحقيق الشمول الرقمي والحاجة إلى إعداد الشباب لمهن المستقبل في المجال الرقمي. وأوصوا بخفض الضرائب لتمكين عملية الرقمنة من المضي قدما ولتجنب عرقلة الوصول إلى خدمات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات واستخدامها، ودعوا إلى وضع سياسات وبنية تحتية لرقمنة الخدمات.

٦١- وجدد المشاركون الذين يمثلون قطاع الهاتف المحمول التزام القطاع بالمساهمة في الضرائب المحلية، ودعوا إلى اعتماد سياسات ضريبية متوازنة لتشجيع الاستثمار مع منع اتساع الفجوة الرقمية. وأثيرت مخاوف بشأن الإفراط في تنظيم المنصات الرقمية العالمية والعملات المشفرة وفرض الضرائب عليها، بينما طُلب توضيح بشأن المرونة الضريبية في 'حاسبة الأثر الضريبي لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات'.

ثامنا– اختتام الجزء الوزاري والدورة السابعة والخمسين للجنة الاقتصادية لأفريقيا [البند ٨ من جدول الأعمال]

٦٢- أدلى كل من الأمين التنفيذي للجنة الاقتصادية لأفريقيا ورئيس المكتب بملاحظات ختامية.

٦٣- وأثنى الأمين التنفيذي على جميع المشاركين لمساهماتهم وعلى حكومة إثيوبيا لدعمها المتواصل. وأشار إلى أن أفريقيا تتولى زمام تنميتها الاقتصادية بنفسها في ظل تحولات عالمية تتسم بمواءمات اقتصادية جديدة، وثورات تكنولوجية، وإعادة تشكيل التجارة والاستثمار وتدفقات المعونة، من بين عمليات أخرى. وفي الختام، شدد على الحاجة إلى تحويل الالتزامات التي تم التعهد بها في البيان الوزاري والقرارات إلى أفعال، من خلال الاستثمار الاستراتيجي والتصنيع واتساق السياسات على الصعيدين الوطني والإقليمي.

٦٤- أما رئيس المكتب فقد أشاد بالأمانة وبكافة المشاركين وحكومة إثيوبيا على نجاح المؤتمر. وأكد من جديد أهمية موضوع المؤتمر وشدد على أن التنفيذ الكامل للاتفاق المؤسس لمنطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية ضروري للدفع بالتجارة البينية الأفريقية، وتعزيز التصنيع، وإيجاد فرص عمل لائقة، وتعزيز الأمن الغذائي وقدرة أفريقيا على الصمود في وجه الصدمات الخارجية. وأكد أهمية القرارات المعتمدة، ودعا إلى اتخاذ إجراءات ملموسة على جميع المستويات: الوطنية والإقليمية والقارية. وشدد على الدور الأساسي الذي تضطلع به اللجنة الاقتصادية لأفريقيا في دعم أعضائها في تلك العملية.

٦٥- وبعد الإدلاء بهذه الملاحظات وتبادل عبارات المجاملة المعتادة، أعلن رئيس المكتب اختتام الدورة السابعة والخمسين للجنة الاقتصادية لأفريقيا على الساعة ١٦/٠٠.

المرفق الأول

نصوص القرارات والمقرر التي اعتمدها مؤتمر وزراء المالية والتخطيط والتنمية الاقتصادية الأفريقيين خلال الدورة السابعة والخمسين للجنة الاقتصادية لأفريقيا

ألف – القرارات

١/٢٠٢٥ – طلب لتعزيز قدرات اللجنة الاقتصادية لأفريقيا على الوفاء بولاياتها وتزويد أعضائها بدعم سياساتي وتقني يُفضي إلى التحول ويركز على النتائج

إن مؤتمر الوزراء،

إذ يشير إلى قرار المجلس الاقتصادي والاجتماعي ٦٧١ (د-٢٥) المؤرخ ٢٩ نيسان/أبريل ١٩٥٨، الذي أنشئت بموجبه اللجنة الاقتصادية لأفريقيا،

وإذ يشير أيضا إلى قرار المجلس الاقتصادي والاجتماعي ٢٠١٨/٢٣ المؤرخ ٧ آب/أغسطس ٢٠١٨، الذي أيد المجلس بموجبه التوجهات الاستراتيجية الجديدة للجنة الاقتصادية لأفريقيا،

وإذ يشير كذلك إلى إعادة تنظيم برنامج عمل اللجنة لمعالجة الأولويات والتطلعات الإنمائية الأفريقية الناشئة، الذي أُجيز بموجب قراره ٢٠٢٤/٣ المؤرخ ٥ آذار/مارس ٢٠٢٤ بشأن إعادة تنظيم أعمال اللجنة الاقتصادية لأفريقيا، مع التركيز على التحولات الرئيسية اللازمة للتعجيل بتنفيذ خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠،[(١)] وخطة الاتحاد الأفريقي لعام ٢٠٦٣ :أفريقيا التي نصبو إليها،

وإذ يلاحظ الدور الحيوي والمحفز الذي تضطلع به اللجنة في إطار منظومة الأمم المتحدة الإنمائية في تعزيز التنمية الاجتماعية والاقتصادية لأعضائها، وفي النهوض بالتعاون الدولي في مجال التنمية الأفريقية، وفقا لولايتها، وفي تجسيد الالتزامات العالمية، بما في ذلك خطة عام ٢٠٣٠، على المستوى الإقليمي ودون الإقليمي والوطني،

وإذ يسلم بأن أفريقيا لا تزال تتأثر سلبا بالأزمات والنزاعات المتكررة، داخل المنطقة وخارجها، الأمر الذي يؤدي إلى تزايد هشاشتها أمام الصدمات والتغيرات الاجتماعية

---

(١) قرار الجمعية العامة ١/٧٠.

والاقتصادية والبيئية السريعة، ويتطلب اتخاذ إجراءات عاجلة للحيلولة دون تفاقم آثار تلك الظواهر،

وإذ يلاحظ الحاجة إلى معالجة الآثار السلبية للأزمات من خلال التنمية المستدامة، والتحول الاقتصادي، والنمو المعزز والشامل للجميع الذي يُيسِّر استحداث فرص العمل.

وإذ يحيط علما بميثاق المستقبل ومِرفقيه: 'التعاهد الرقمي العالمي' و'إعلان الأجيال المقبلة'.[٢]

وإذ يسلم بأن التنمية المستدامة، بأبعادها الثلاثة كافة، هدف مركزي في حد ذاته،

وإذ يؤكد مجددا على الحاجة إلى التعجيل بتحقيق أهداف التنمية المستدامة، دون ترك أي شخص خلف الركب، بما في ذلك من خلال اتخاذ خطوات سياسية عملية والقيام بتعبئة كبيرة للموارد، مع التركيز بوجه خاص على احتياجات السكان المهمشين وعلى إيجاد فرص للشباب،

وإذ ينوّه بالشراكة بين الاتحاد الأفريقي ومنظومة الأمم المتحدة الإنمائية بشأن الوفاء بخطة عام ٢٠٣٠ وخطة السنوات العشر الثانية (٢٠٢٤-٢٠٣٣) لتنفيذ خطة عام ٢٠٦٣، من خلال نهج 'خطتان، إطار واحد'، وبالدور الاستراتيجي للجنة الاقتصادية لأفريقيا في دعم منصة التعاون الإقليمي لأفريقيا، بما في ذلك عمل الائتلافات المواضيعية، والمنسقين المقيمين وأفرقة الأمم المتحدة القطرية في النهوض بتنفيذ خطة عام ٢٠٣٠ وخطة عام ٢٠٦٣،

وإذ يضع في اعتباره المسؤوليات الإضافية التي تضطلع بها اللجنة في دعم الاتحاد الأفريقي عند انضمامه إلى مجموعة العشرين، بوصفها أحد شركاء الاتحاد المعيَّنين في مجال المعارف، وفي المساهمة في مبادرات حاسمة أخرى على الصعيد الدولي، مثل إصلاح الهيكل المالي العالمي وكبح التدفقات المالية غير المشروعة من أفريقيا،

وإذ يشير إلى أن اللجنة بصدد إجراء استعراض للإنفاق في عام ٢٠٢٥، عملا بالفقرة ٢٠ من قرار الجمعية العامة ٧٧/٢٦٢، بهدف تعزيز التخطيط المتكامل المشترك للموارد، وتشجيع ثقافة الكفاءة والفعالية في استخدام الموارد البشرية والمادية والمالية،

وإذ يعرب عن تقديره لما تم تلقيه من اعتراف ودعم من أعضاء اللجنة، والشركاء الإنمائيين الثنائيين ومتعددي الأطراف، وكيانات منظومة الأمم المتحدة الإنمائية، والهيئات الحكومية الدولية الإقليمية، والاتحاد الأفريقي وأجهزته،

---

[٢] قرار الجمعية العامة ١/٧٩.

١- *يهيب* باللجنة الاقتصادية لأفريقيا أن تعمل على معالجة آثار الأزمات والنزاعات المتكررة من خلال التنمية المستدامة، والتحول الاقتصادي، والنمو الشامل، وهو ما يمكن تحقيقه من خلال:

(أ) تعزيز سياسات الاقتصاد الكلي والتمويل الابتكاري للتنمية بهدف جعل أفريقيا فاعلا رائدا على الساحة العالمية؛

(ب) استخدام منطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية باعتبارها منصة لتعزيز التكامل الإقليمي والقدرة التنافسية؛

(ج) تعزيز العمل المناخي، والأمن الغذائي، والإدارة المستدامة للموارد الطبيعية على جميع المستويات، بهدف تعزيز القدرة على الصمود في وجه الصدمات والكوارث؛

(د) تسريع التصنيع القائم على الموارد والتنويع الاقتصادي؛

(هـ) تعزيز عملية تطوير البنية التحتية، بما في ذلك في قطاع الطاقة، لدعم التنمية الاجتماعية والاقتصادية الشاملة؛

(و) تسخير إمكانات العلم، والتكنولوجيات الناشئة والرائدة، والابتكار لتعزيز التحول الرقمي، والقدرات الإنتاجية، والقدرة التنافسية، والحوكمة، والمساءلة؛

(ز) مواصلة تقديم الدعم لإتاحة بيانات وإحصاءات موثوقة لإجراء تحليلات واتخاذ قرارات قائمة على الأدلة؛

(ح) تعزيز دمج الأبعاد الاجتماعية في جميع مسارات العمل لتعزيز الإدماج الاجتماعي، وضمان عدم تخلف أحد عن الركب، والحد من الفقر وعدم المساواة؛

(ط) تعزيز تنمية القدرات لدعم أعضاء اللجنة في التعجيل بتنفيذ خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ وخطة الاتحاد الأفريقي لعام ٢٠٦٣: 'أفريقيا التي نصبو إليها'، وذلك على أساس الأولويات الاستراتيجية للجنة؛

٢- *يطلب* من الأمين العام للأمم المتحدة تعزيز قدرة اللجنة على الوفاء بولاياتها وتزويد *أعضائها* بالمساعدة المناسبة والمصممة خصيصا لبناء القدرات وبدعم سياساتي وتقني يفضي إلى التحول ويركز على النتائج، وذلك بتعزيز وظائفها المتمثلة في تنظيم الاجتماعات وبوصفها مركزا للفكر فضلا عن وظيفتها التشغيلية، من أجل تسريع تنفيذ خطة عام ٢٠٣٠،

لا سيما في مجالات التركيز الاستراتيجية للجنة، عملا ببرنامج عملها المعَاد تنظيمه؛

٣- *يقرر* إحالة مشروع قرار بشأن هذه المسألة إلى المجلس الاقتصادي والاجتماعي في دورته المواضيعية لعام ٢٠٢٥ لدراسته والنظر في إمكانية اعتماده.

الجلسة العامة التاسعة
١٨ آذار/مارس ٢٠٢٥

٢/٢٠٢٥- مشروع قرار مُقدم إلى المجلس الاقتصادي والاجتماعي لاعتماده

يوصي مؤتمر وزراء المالية والتخطيط والتنمية الاقتصادية الأفريقيين المجلس الاقتصادي والاجتماعي باعتماد مشروع القرار التالي:

تعزيز قدرات اللجنة الاقتصادية لأفريقيا على الوفاء بولاياتها وتزويد أعضائها بدعم سياساتي وتقني يُفضي إلى التحول ويركز على النتائج

إن المجلس الاقتصادي والاجتماعي،

إذ يشير إلى اعتماد مؤتمر وزراء المالية والتخطيط والتنمية الاقتصادية الأفريقيين القرار ١/٢٠٢٥ بشأن طلبٍ لتعزيز قدرات اللجنة الاقتصادية لأفريقيا على الوفاء بولاياتها وتزويد أعضائها بدعم سياساتي وتقني يُفضي إلى التحول ويركز على النتائج، وذلك خلال الدورة السابعة والخمسين للجنة الاقتصادية لأفريقيا، المعقودة في أديس أبابا يومي ١٧ و١٨ آذار/مارس ٢٠٢٥، والذي طُلب فيه من الأمين العام الأمم المتحدة تعزيز قدرات اللجنة على الوفاء بولاياتها وتزويد أعضائها بمساعدة مناسبة ومُصممة خصيصًا في مجال بناء القدرات، وبدعم سياساتي وتقني مفضي إلى التحول ويركز على النتائج، وذلك من خلال تعزيز وظائفها المتمثلة في عقد الاجتماعيات وبوصفها مركزا للبحوث إلى جانب وظيفتها التشغيلية، في سبيل تسريع تنفيذ خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠،[١] لا سيما في مجالات التركيز الاستراتيجية للجنة، وفقًا لبرنامج عملها المعاد تنظيمه،

يؤيد القرار ١/٢٠٢٥ الصادر عن مؤتمر وزراء المالية والتخطيط والتنمية الاقتصادية الأفريقيين بشأن طلبٍ لتعزيز قدرات اللجنة الاقتصادية لأفريقيا على الوفاء بولاياتها وتزويد أعضائها بدعم سياساتي وتقني يُفضي إلى التحول ويركز على النتائج.

الجلسة العامة التاسعة
١٨ آذار/مارس ٢٠٢٥

٣/٢٠٢٥- استخدام الذكاء الاصطناعي للنهوض بالتنمية الاجتماعية والاقتصادية في أفريقيا

إن مؤتمر الوزراء،

إذ يدرك ما ينطوي عليه الذكاء الاصطناعي من إمكانات لإحداث التحوّل في سبيل النهوض بالتنمية الاجتماعية والاقتصادية في أفريقيا وتنفيذ خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠[١] وخطة الاتحاد الأفريقي لعام ٢٠٦٣: 'أفريقيا التي نصبو إليها'،

وإذ يؤكد مجددا التزام الدول الأفريقية بتطوير الذكاء الاصطناعي تطويرا مسؤولا وشاملا وأخلاقيا على نحو يحترم حقوق الإنسان وخصوصية البيانات وسيادة الدول الأفريقية،

وإذ يؤكد مجددا أيضا التزام الدول الأفريقية بالمبادئ المكرسة في الميثاق الأفريقي لحقوق الإنسان والشعوب، وخطة عام ٢٠٣٠، وخطة عام ٢٠٦٣، والتعاهد الرقمي العالمي،[٢] والاستراتيجية الأفريقية للتحوّل الرقمي، واستراتيجية الاتحاد الأفريقي القارية للذكاء الاصطناعي،

وإذ يسلم بما للذكاء الاصطناعي من دور محوري في الدفع بعجلة النمو والابتكار في قطاعات عدة، مثل الرعاية الصحية والتعليم والزراعة والبنية التحتية،

وإذ يؤكد أن وجود شبكة قوية من الباحثين والشركات والمستخدِمين في مجال الذكاء الاصطناعي يمكن أن يسهم إسهاما كبيرا في تحقيق التنويع الاقتصادي، واستحداث فرص العمل، وتحسين نوعية حياة سكان القارة كافة،

وإذ يلاحظ مع القلق المخاطر المحتملة المرتبطة بالذكاء الاصطناعي، بما في ذلك فقدان الوظائف، واستغلال البيانات، والتحيز في اتخاذ القرارات باستخدام الخوارزميات، ومواطن الضعف التي تعتري الأمن السيبراني،

وإذ يدرك الحاجة إلى سد الفجوة الرقمية عن طريق توفير فرص عادلة للاستفادة من تكنولوجيات الذكاء الاصطناعي وضمان تنمية رأس المال البشري على النحو الملائم في أفريقيا بغية جعل العاملين في القارة قادرين على المنافسة في سوق العمل العالمية،

وإذ يقر بالحاجة الملحة إلى تهيئة بيئة مواتية لتطوير تكنولوجيات الذكاء الاصطناعي وانتشارها في أفريقيا،

---

[١] قرار الجمعية العامة ١/٧٠.

[٢] قرار الجمعية العامة ١/٧٩، المرفق الأول.

وإذ يقر أيضا بأهمية المبادرات الرامية إلى بناء القدرات في مجال الذكاء الاصطناعي في الدول الأفريقية لتحقيق أقصى استفادة ممكنة من أوجه التقدم التكنولوجي،

وإذ يلاحظ مع الارتياح إطلاق مبادرات شتى ترمي إلى النهوض بالأبحاث والتعليم والابتكار في مجال الذكاء الاصطناعي في جميع أنحاء القارة،

وإذ يلاحظ مع التقدير التقدم الذي أحرزته اللجنة الاقتصادية لأفريقيا في إنشاء المركز الأفريقي للبحوث في مجال الذكاء الاصطناعي في الكونغو ومراكز للابتكار في جميع أنحاء أفريقيا، وفي حرصها على أن تُدرج المؤسساتُ التعليمية الذكاءَ الاصطناعي والتدريب على المهارات الرقمية في مناهجها الدراسية،

١- *يدعو* أعضاء اللجنة الاقتصادية لأفريقيا إلى صياغة وتنفيذ استراتيجيات وطنية للذكاء الاصطناعي تكون منسجمة مع أهدافهم الإنمائية وإلى تلبية الاحتياجات المحلية في هذا الصدد؛

٢- *يدعو أيضا* أعضاء اللجنة إلى الاستثمار في البنية التحتية الرقمية وتوليد البيانات، وفي برامج الإدارة والتعليم والتدريب ذات الصلة، بهدف تمكين العمال من اكتساب المهارات التي تمكنهم من الاستفادة من تكنولوجيات الذكاء الاصطناعي استفادة كاملة؛

٣- *يهيب* باللجنة وشركائها أن يواصلوا تقديم الدعم لأعضائها في تهيئة بيئات مواتية لتطوير الذكاء الاصطناعي، بما في ذلك الهياكل التنظيمية والمؤسسية والإدارية المناسبة على الصعيدين الوطني والإقليمي، وتقديم التمويل الكافي للبحث والابتكار وتطوير أنشطة الأعمال؛

٤- *يطلب* من اللجنة وشركائها العمل على تيسير البحوث القائمة على السياسات وتطوير منصات لتبادل المعارف وشبكات تعاونية في ما بين أعضائها لتعزيز تبادل أفضل الممارسات في مجال نشر الذكاء الاصطناعي؛

٥- *يشجع* اللجنة على العمل مع شركائها على وضع مبادئ توجيهية أخلاقية وأطر تنظيمية تحكم تطبيقات الذكاء الاصطناعي، بهدف ضمان الإنصاف والمساءلة واحترام حقوق الإنسان.

الجلسة العامة التاسعة
١٨ آذار/مارس ٢٠٢٥

٢٠٢٥/٤- الخطة والميزانية البرنامجيتان لعام ٢٠٢٦

إن مؤتمر الوزراء،

إذ يقر بالأهمية الاستراتيجية للخطط والميزانيات البرنامجية السنوية في تحديد السياق الخاص بتنفيذ برنامج عمل اللجنة الاقتصادية لأفريقيا وتفعيله وفقًا لتوجهاتها الاستراتيجية ووظائفها الأساسية، عبر برامجها الفرعية التسعة، وعملا بالتوجيهات الصادرة عن المجلس الاقتصادي والاجتماعي،

وإذ يشير إلى إعادة تنظيم برنامج عمل اللجنة لتمكينه من التركيز بشكل أكبر على الأولويات الناشئة ومواءمته مع أولويات أفريقيا وتطلعاتها الإنمائية، لا سيما التحولات الرئيسية اللازمة للتعجيل بتحقيق أهداف التنمية المستدامة الواردة في خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠،[١] وتنفيذ خطة الاتحاد الأفريقي لعام ٢٠٦٣: 'أفريقيا التي نصبو إليها'،

وإذ يُدرك التطورات المستمرة للمشهد الإنمائي الإقليمي، بما في ذلك انضمام الاتحاد الأفريقي إلى مجموعة العشرين، وتَولّي جنوب أفريقيا رئاستها، ومساهمة أفريقيا في إصلاح الهيكل المالي العالمي، فضلا عن العديد من المطالب الأخرى للحصول على دعم سياساتي وتقني فعال من اللجنة،

وإذ يحيط علما بالتغييرات التنظيمية التي أُدخلت بهدف تعزيز كفاءة اللجنة البرنامجية وفعاليتها التنظيمية، على النحو المبين في المذكرة الإدارية للأمين التنفيذي للجنة المقدمة إلى مؤتمر الوزراء في الدورة السابعة والخمسين للجنة الاقتصادية لأفريقيا،[٢]

وإذ يذكّر بأن اللجنة بصدد إجراء استعراض للإنفاق عملا بالفقرة ٢٠ من قرار الجمعية العامة ٧٧/٢٦٢ المؤرخ ٣٠ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٢٢ وفي سياق خطة عمل مبادرة 'الأمم المتحدة 2.0' التي تهدف إلى تحقيق التحول المؤسسي من خلال تحديد المهارات وتغيير العمليات والثقافة من أجل إحداث تأثير أقوى والتكيف مع التحديات والفرص المستقبلية،

وإذ يضع في اعتباره أن أفريقيا لا تزال تتأثر سلبًا بتداعيات الأزمات والنزاعات المتكررة، داخل المنطقة وخارجها على حد سواء، الأمر الذي يؤدي إلى تزايد ضعفها أمام الصدمات والتغيرات السريعة على الصعيد الاجتماعي والاقتصادي والبيئي،

---

[١] قرار الجمعية العامة ١/٧٠.

[٢] E/ECA/COE/43/INF/2–E/ECA/CM/57/INF/5

وإذ يؤكد على الحاجة إلى تدخلات مصممة خصيصا تأخذ في الاعتبار أحدث التطورات التكنولوجية والعلمية وخطة السنوات العشر الثانية (٢٠٢٤-٢٠٣٣) لتنفيذ خطة عام ٢٠٦٣، وعلى ضرورة أن تهدف تلك التدخلات إلى تحسين الواجهة التي تجمع بين العلم والسياسة والمجتمع، وتعزيز تعبئة الموارد، والتطوير المتواصل للبنية التحتية، والاستمرار في دعم التكامل الإقليمي، والتنويع الاقتصادي، والتصنيع المستدام، والأمن الغذائي، والعمل المناخي،

وإذ يسلّم بأن الخطة والميزانية البرنامجيتين المقترحتين لعام ٢٠٢٦ تعكسان النتائج المرتقبة من استعراض الإنفاق المذكور أعلاه والجهود المتواصلة التي تبذلها اللجنة لتعزيز تنفيذ توجهها البرنامجي الاستراتيجي لتيسير تعبئة الموارد اللازمة لتمويل تعافي القارة من آثار جائحة كورونا (كوفيد-١٩) والأزمات العالمية الأخرى،

وبعد دراسة الخطة والميزانية البرنامجيتين المقترحتين لعام ٢٠٢٦ اللتين تم فيهما التركيز على الأهداف وأهم النتائج المتوقعة والمنجزات المتوخاة لجميع البرامج الفرعية،

يعتمد الخطة والميزانية البرنامجيتين للجنة الاقتصادية لأفريقيا لعام ٢٠٢٦، آخذا في الاعتبار المهام والمسؤوليات الإضافية للجنة والدور المحفِّز لعملية استعراض الإنفاق في تعزيز التخطيط المتكامل والمشترك للموارد وتوطيد ثقافة الكفاءة داخل اللجنة.

الجلسة العامة التاسعة
١٨ آذار/مارس ٢٠٢٥

٥/٢٠٢٥- استخدام سلاسل القيمة الإقليمية للاستفادة من ثروة أفريقيا

إن مؤتمر الوزراء،

إذ يؤكد على الإمكانات الهائلة التي تنطوي عليها سلاسل القيمة الإقليمية الأفريقية، غير المستغلة في الغالب، والتي تتيحها موارد القارة الطبيعية الوفيرة، وتوفّر مدخلات حيوية للصناعات ذات القيمة المضافة،

وإذ يلاحظ مع القلق الاضطرابات التي طالت سلاسل القيمة العالمية والناجمة عن تصاعد النزعة الحمائية والتوترات التجارية، وهو ما يضفي أهمية قصوى على تطوير سلاسل القيمة الإقليمية الأفريقية، بغية تعزيز القدرة على الصمود، والحد من الاعتماد على الأسواق البعيدة، وتقليص أوجه الضعف أمام التوترات العالمية، وتعزيز الاكتفاء الذاتي الصناعي، وذلك بتعميق التكامل التجاري بين البلدان الأفريقية،

وإذ يسلم بأن فرصا جديدة لسلاسل القيمة الإقليمية يجري استحداثها، في إطار الاتفاق المؤسس لمنطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية، وذلك بإزالة الحواجز الجمركية وغير الجمركية التي تعيق التجارة بين البلدان الأفريقية منذ فترة طويلة، وهو ما يؤدي إلى خفض تكاليف التجارة عبر الحدود في السلع والخدمات والمدخلات،

وإذ يشدد على أنه من المتوقع أن يؤدي تنفيذ الاتفاق تنفيذا تاما إلى زيادة كبيرة في حجم التجارة بين البلدان الأفريقية، حيث إن مواءمة قواعد المنشأ وآلية التراكم اللتين ينص عليها تمكّنان الدول الأفريقية مجتمعة من استيفاء عتبات المحتوى المحلي والإقليمي، وذلك من خلال استحداث سلاسل قيمة مشتركة والتعاون في تفعيل سلاسل الإمداد،

وإذ يؤكد أن خطة السنوات العشر الثانية (٢٠٢٤ - ٢٠٣٣) لتنفيذ خطة الاتحاد الأفريقي لعام ٢٠٦٣: 'أفريقيا التي نصبو إليها'، تشجع الدول الأعضاء في الاتحاد على تفعيل سلاسل قيمة إقليمية بهدف زيادة حصة القارة من التجارة العالمية والإنتاج الصناعي،

وإذ يذكر بإعلان نيامي بشأن التصنيع والتنويع الاقتصادي، الذي اعتمده مؤتمر رؤساء دول وحكومات الاتحاد الأفريقي في دورته الاستثنائية، المعقودة في نيامي في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٢٢، والذي تضمن طلبا لدعم الدول الأعضاء في الاتحاد لتطوير سلاسل قيمة إقليمية في قطاعات ذات أولوية مثل الأغذية والسيارات والملابس القطنية والمستحضرات الصيدلانية،

وإذ يذكر أيضا بأن إعلان نيامي يتضمن التزاما بالاستفادة من المناطق الاقتصادية الخاصة المستدامة بحيث تتحول إلى مراكز للتكامل الإقليمي في مجال سلاسل القيمة،

وإذ يرحب بنتائج الدورة الاستثنائية لمؤتمر الاتحاد الأفريقي، المعقودة في كمبالا، في كانون الثاني/يناير ٢٠٢٥، والتي تضمنت استراتيجية وخطة عمل البرنامج الشامل للتنمية الزراعية في أفريقيا، وخارطة طريق مدتها ١٠ سنوات لإحداث تحوّل في النظم الزراعية والغذائية الأفريقية وذلك بزيادة الاستثمارات في سلاسل القيمة الإقليمية الخاصة بالسلع الزراعية الحيوية، بهدف ضمان الأمن الغذائي وسبل العيش المستدامة،

١- *يشجع* أعضاء اللجنة الاقتصادية لأفريقيا على إدراج تطوير سلاسل القيمة الإقليمية في الاستراتيجيات الوطنية والإقليمية، تماشيا مع الاتفاق المؤسس لمنطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية وخطة الاتحاد الأفريقي لعام ٢٠٦٣: 'أفريقيا التي نصبو إليها'، وعلى تيسير التنفيذ السريع لهذه الاستراتيجيات؛

٢- *يشجع أيضا* أعضاء اللجنة على تعزيز القدرة التنافسية للمناطق الاقتصادية الخاصة عن طريق تمتين الروابط الصناعية القارية، والدفع قُدما بإنشاء سلاسل القيمة الإقليمية، وزيادة نسبة المحتوى المحلي في السلع المصنعة في القارة؛

٣- *يدعو* أعضاء اللجنة الاقتصادية إلى تعزيز تطوير البنية التحتية، بما في ذلك شبكات النقل، وأنظمة الطاقة، والربط الرقمي، والخدمات المالية، لضمان إعمال سلاسل القيمة الإقليمية وتشغيل المناطق الاقتصادية الخاصة بفعالية، ومن ثم تيسير التجارة السلسة، وتعزيز التصنيع، واجتذاب الاستثمار؛

٤- *يحث* اللجنة وشركاءها على زيادة الدعم المقدم لأعضائها في مجال التحليلات والقدرات لتطوير سلاسل قيمة إقليمية تنافسية ومناطق اقتصادية خاصة، بما في ذلك عن طريق تقديم المساعدة على دمج أحكام الاتفاق المؤسس لمنطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية في القانون المحلي، وتقليص المخاطر المتصلة بالاستثمارات في الصناعات ذات الأولوية، ووضع أنظمة ومعايير تهدف إلى ضمان نجاح الجيل الجديد من المناطق الاقتصادية الخاصة في أفريقيا.

الجلسة العامة التاسعة
١٨ آذار/مارس ٢٠٢٥

باء- المقرر

٢٠٢٥/١٠٠- موعد الدورة الثامنة والخمسين ومكان انعقادها وموضوعها

قرر مؤتمر وزراء المالية والتخطيط والتنمية الاقتصادية الأفريقيين في جلسته العامة التاسعة، المنعقدة في ١٨ مارس ٢٠٢٥ أن يستضيف المغرب الدورة الثامنة والخمسين للجنة الاقتصادية لأفريقيا، تحت عنوان ''النمو من خلال الابتكار: تسخير البيانات والتكنولوجيات الرائدة لتحقيق التحول الاقتصادي في أفريقيا''.

الجلسة العامة التاسعة
١٨ آذار/مارس ٢٠٢٥

المرفق الثاني

البيان الوزاري

نحن، وزراء المالية والتخطيط والتنمية الاقتصادية الأفريقيين،

المجتمعين في مؤتمر وزراء المالية والتخطيط والتنمية الاقتصادية الأفريقيين المنعقد في أديس أبابا، يومي ١٧ و١٨ آذار/مارس ٢٠٢٥ خلال الدورة السابعة والخمسين للجنة الاقتصادية لأفريقيا،

إذ نتشرف بحضور رئيس إثيوبيا، السيد تاي أتسكيسيلاسي أمدي،

وإذ نتشرف أيضا بحضور رئيس مفوضية الاتحاد الأفريقي، السيد محمود علي يوسف،

وإذ نتشرف كذلك بحضور نائب الرئيس النيجيري السابق، السيد يمي أوسينباجو،

وإذ نتشرف بحضور وزراء التجارة في الدول الأفريقية، ومحافظي المصارف المركزية الوطنية ودون الإقليمية في أفريقيا، وغيرهم من الشخصيات رفيعة المستوى وضيوف الشرف،

وبعد أن تداولنا بشأن موضوع الدورة السابعة والخمسين الذي يحمل عنوان ''النهوض بتنفيذ الاتفاق المؤسس لمنطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية: اقتراح إجراءات استراتيجية مفضية إلى التحول''.

وإذ نضع في اعتبارنا أن أفريقيا تمر بظرف حرج في مسيرتها الإنمائية، وأنها تمتلك مقومات كبيرة تفتقر إليها مناطق أخرى، وهو ما يجعلها في وضع يؤهلها لرسم مسار إنمائي جديد،

وإذ نضع في اعتبارنا أيضا أن أفريقيا تتمتع بموقع جيد كمنطقة استراتيجية في خضم التحول الذي يشهده العالم باتجاه سلاسل التوريد المتنوعة جغرافيًّا، وأنها تستطيع الاستفادة من هذا الموقع لزيادة التجارة، وتحقيق اندماج أقوى في سلاسل القيمة العالمية وبلوغ نمو مستدام،

وإذ نضع في اعتبارنا كذلك أنه رغم التعافي الكبير الذي حققته التجارة الأفريقية في أعقاب جائحة كورونا (كوفيد-١٩) في عامي ٢٠٢١ و٢٠٢٢، فإنها عادت إلى الانخفاض في عام ٢٠٢٣، وأن حصة القارة في التجارة العالمية ظلت راكدة عند أقل من ٣ في المائة،[(١)]

(١) Economic Commission for Africa, *Economic Report on Africa, 2025: Advancing the Implementation of the Agreement Establishing the African Continental Free Trade Area – Proposing Transformative Strategic Actions (Addis Ababa, 2025).*

وإذ يساورنا القلق من أن النمو، مع تعافيه، يبقى أقل من مستويات ما قبل الجائحة وأقل بكثير من المستوى المطلوب لتحقيق أهداف التنمية المستدامة،

وإذ ندرك أن اغتنام الفرص غير المستغلة التي يتيحها الاتفاق المؤسس لمنطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية لتعميق التكامل التجاري أصبح أكثر أهمية من أي وقت مضى، لا سيما في ظل السياق العالمي الحالي الذي يتسم بتزايد التوترات الجيوسياسية وعدم اليقين، وتفاقم العواقب الناجمة عن تغير المناخ، والتحولات التكنولوجية السريعة،

وإذ ندرك أن نجاح الاتفاق لا يمكن أن يعتمد على السياسات المتصلة بالتجارة فحسب، مثل بروتوكولات اتفاقات تخفيض التعريفات الجمركية، بل ثمة حاجة إلى اتخاذ تدابير إضافية،

وإذ ندرك أيضا أن التنفيذ الناجح للاتفاق المؤسس لمنطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية، في ظل البيئة العالمية التي تتسم بسرعة التغير، سيتطلب من أفريقيا الاستثمار في رأس المال البشري وتزويد قوتها العاملة بالمهارات اللازمة للمستقبل،

وإذ يساورنا القلق من أن البنية التحتية غير المتطورة، بما في ذلك قطاعات النقل والطاقة والاتصالات السلكية واللاسلكية، فضلا عن الحواجز غير الجمركية والقيود المالية، تشكل عقبات رئيسية إضافية أمام التنفيذ الكامل للاتفاق،

وإذ ندرك أهمية تعبئة الموارد المحلية، وتعزيز التجارة بين البلدان الأفريقية، وتوطيد الشراكات مع المؤسسات المالية العالمية وبلدان الجنوب،

وإذ يساورنا القلق من الآثار المدمرة للفساد على كل من الاقتصاد وتقديم الخدمات العامة وقدرة مؤسسات الدولة،

وإذ ندرك أهمية السلم والأمن والحكم الرشيد في تعزيز التجارة بين البلدان الأفريقية، وتطوير البنية التحتية، والتكامل الإقليمي في أفريقيا،

وإذ نؤكد مجددًا التزام القارة بتعزيز الصوت الأفريقي في صياغة القواعد الضريبية الدولية، وهو الصوت الذي طالما أدى غيابه إلى تقويض السيادة المالية الأفريقية،

وإذ نضع في اعتبارنا أن تولّي جنوب أفريقيا رئاسة مجموعة العشرين، وانعقاد المؤتمر الدولي الرابع المقبل لتمويل التنمية في إسبانيا في الفترة من ٣٠ حزيران/يونيه إلى ٣ تموز/يوليه ٢٠٢٥، يمثلان لحظة حاسمة بالنسبة لأفريقيا، لأنهما يتيحان فرصًا لمعالجة العوائق الكامنة في نظام الهيكل المالي العالمي، والدعوة إلى إيجاد حلول تتماشى مع الأولويات الإنمائية الأفريقية،

وإذ نضع في اعتبارنا أيضا أن نجاح الاتفاق المؤسس لمنطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية يتطلب جهودًا من جميع أصحاب المصلحة، لا سيما في القطاع الخاص، بما في ذلك المؤسسات المالية،

وإذ نثني على اللجنة الاقتصادية لأفريقيا لما قامت به من عمل بشأن 'الاتفاق'، والتصنيع، وسلاسل القيمة الإقليمية، وغيرها من المجالات الاستراتيجية رغم مواردها المحدودة،

وإذ نعرب عن القلق من أن فرض عقوبات اقتصادية أحادية الجانب على عدد من البلدان الأفريقية يؤثر سلبا على جهودها في الحصول على تمويل دولي للتنمية والمناخ، وفي سعيها إلى التصنيع الأخضر، وتعبئة رأس المال من القطاع الخاص، وهو ما يعرقل قدرتها على تحقيق الأهداف الواردة في خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠[٢] وتطلعات خطة الاتحاد الأفريقي لعام ٢٠٦٣، 'أفريقيا التي نصبو إليها'، ويؤدي إلى تصورات سلبية عن مناخ الاستثمار في البلدان الأفريقية.

فإننا:

١- *نلاحظ* أن من شأن تنفيذ الاتفاق المؤسس لمنطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية تعزيز التجارة الأفريقية ويعيد تموضع القارة في ساحة التجارة العالمية، وأن التنفيذ الكامل للاتفاق، وفقًا لتقديرات اللجنة الاقتصادية لأفريقيا، سيزيد التجارة الرسمية بين البلدان الأفريقية بمقدار ٢٧٦ مليار من دولارات الولايات المتحدة بحلول عام ٢٠٤٥؛[٣]

٢- *نلاحظ أيضا* أنه، بتعزيز المبادلات التجارية والاستثمارات عالية الجودة، يمكن للاتفاق أن يؤدي دورًا أساسيًّا في مساعدة أفريقيا على الخروج من دائرة الفقر والانطلاق على طريق الازدهار، وذلك بتيسير جوانب أخرى من الرخاء بخلاف الدخل، بما في ذلك إنشاء مؤسسات قوية، وبناء اقتصاد مفتوح، وإقامة مجتمع أكثر ترابطًا وتمكينًا وصحة وأفضل تعليمًا.

٣- *ندرك* أن الاتفاق ينطوي على إمكانية معالجة العراقيل والاختناقات الهيكلية المستمرة في مجالات استراتيجية مثل إمدادات الطاقة، وذلك عن طريق سد الفجوة في مجال الطاقة وتسريع الانتقال إلى مصادر الطاقة المتجددة من خلال التجارة عبر الحدود في المنتجات المرتبطة بالطاقة، والتكنولوجيات، والخدمات؛

٤- *ندرك أيضا* أن الاتفاق يتيح فرصة لأفريقيا لتحقيق السيادة الغذائية، وذلك بتعزيز التكامل في أسواق الأغذية ودعم تجارة الأغذية بين البلدان الأفريقية؛

٥- *نؤكد* أن الاتفاق يمكن أن يساعد أفريقيا على تسخير التوجهات الكبرى وإدارتها، بما في ذلك التأثير المتنامي للأسواق الناشئة في الاقتصاد العالمي، والرقمنة، والتحول الديموغرافي، والتوسع الحضري وتغير المناخ؛

(٢) قرا الجمعية العامة ١/٧٠.

(٣) Stephen Karingi and others, "Implementing the AfCFTA Agreement and implications for Africa's regional value chains", paper presented at the Twenty-Seventh Annual Conference on Global Economic Analysis, Fort Collins, Colorado, United States of America, 5 June 2024

٦- *نؤكد أيضا* أن الاتفاق ينطوي على إمكانية تيسير زيادة التجارة بين أفريقيا والمناطق الأخرى سريعة النمو، وهو ما سيتيح للقارة الاستفادة من التحول العالمي في الثروة، الذي يتميز بتنامي دور الأسواق الناشئة في المشهد العالمي؛

٧- *نلاحظ* أن السوق الموحدة المنشأة في إطار 'الاتفاق' يمكن أن تجتذب مزيدًا من الاستثمارات، لا سيما في ما يتعلق بالتصنيع ونقل التكنولوجيا، وأن 'الاتفاق' يمكن أن يساعد البلدان الأفريقية على اجتذاب استثمارات أجنبية مباشرة إضافية من المستثمرين الباحثين عن أسواق جديدة، والذين قد يثبطهم التشظي السياسي والاقتصادي للقارة؛

٨- *نلاحظ أيضا* أن إشراك الشباب في تنفيذ 'الاتفاق' أمر بالغ الأهمية لنجاحه، بالنظر إلى حجم فئة الشباب وإمكاناتها في أفريقيا، علمًا أن القارة تستأثر بقوة عاملة تُعد الأصغر سنًّا مقارنة بأي منطقة من مناطق العالم، حيث يوجد بها حوالي ٧٦ مليون شاب خارج دائرة العمالة والتعليم والتدريب، وأن العدد الكبير من الشباب الأفريقيين العاطلين عن العمل أو المصنفين ضمن العمال الفقراء يؤكد الحاجة إلى التجارة والنمو الشاملين للجميع؛[٤]

٩- *ندرك أن* تنفيذ 'الاتفاق' لا يمكن أن ينجح من دون مساهمات قوية من النساء الأفريقيات، اللاتي يضطلعن بدور رئيسي في التجارة عبر الحدود في أفريقيا، وهي تجارة ذات طابع غير رسمي في الغالب، وبأن إحداث الأثر المنشود يقتضي أن يصل تنفيذ 'الاتفاق' إلى القطاع غير الرسمي والمشاركين الرئيسيين فيه في سياقٍ عابر للحدود؛

١٠- *ندرك أيضا* الأهمية الحاسمة لسد الفجوة في البنية التحتية، التي تشكل عائقًا رئيسيًّا أمام كل من النمو الاقتصادي وتوسيع التجارة بين البلدان الأفريقية؛

١١- *نقر بأن* الآثار المجتمعة للتشظي الاقتصادي والسياسي على الصعيد العالمي، والتوترات الجيوسياسية، وتنامي النزعة الحمائية والقيود التجارية، والحروب التجارية المتصاعدة بسرعة، وتراجع الالتزامات بشأن التنمية العالمية (بما في ذلك التخفيضات الكبيرة في المساعدات الإنمائية الرسمية وعدم وفاء البلدان المتقدمة بالتزاماتها بالمساعدة الإنمائية) جعلت التدفقات المالية إلى أفريقيا مقيَّدة بشدة، وبأن عدم قدرة أفريقيا على الوصول إلى تمويل ميسر على نطاق واسع يشكل عقبةً كأداء في طريق التنمية المستدامة، وذلك في ظل الفجوة التمويلية المقدرة بنحو تريليون دولار سنويًّا، وهو المبلغ اللازم لتحقيق أهداف التنمية المستدامة، إلى جانب الحاجة إلى أموال إضافية لاتخاذ إجراءات عاجلة بشأن المناخ، في حين تزيدُ أعباء الديون المتزايدة ومحدودية الوصول إلى رأس المال الخاص من تفاقم تحديات التمويل التي تواجه القارة؛

(٤) Vipasana Karkee and Niall O'Higgins, "African youth face pressing challenges in the transition from school to work", International Labour Organization, 10 August 2023.

١٢- *تُقِرّ أيضًا* بأنه لا بد من تعزيز وترسيخ أسواق رأس المال والمؤسسات المالية في أفريقيا بشكل أفضل من أجل تعبئة الموارد اللازمة لتمويل مشاريع التكامل، مثل تلك المتعلقة بالبنية التحتية، وتيسير التجارة داخل القارة وخارجها، وبأن ذلك سيتطلب أيضًا إنشاء نظام إقليمي آمن للمدفوعات والتسويات؛

١٣- *تقر كذلك* بأنه يجب أخذ المخاطر المرتبطة بتغيّر المناخ في الاعتبار ضمن السياسات الصناعية لتحقيق تقدم نحو التنويع والتصنيع وتمكين أعضاء اللجنة الاقتصادية لأفريقيا من الاستفادة الكاملة من الفرص التي يتيحها الاتفاق؛

١٤- *تلاحظ أن* الاتفاق يمكن أن يساعد في معالجة نقص العمالة الماهرة وعدم ملاءمة المهارات المتاحة، وهو أمر يُعزى إلى الاتجاهات الكبرى التي أعادت تشكيل طبيعة العمل والطلب على المهارات في القارة؛

١٥- *تلتزم* بإيجاد بيئة مواتية، ومكافحة الفساد، وتحسين اليقين والشفافية في السياسات، من أجل تشجيع استخدام رؤوس الأموال الخاصة في التمويل والاستثمار في الاقتصادات الأفريقية، مع إيلاء اهتمام خاص للتكنولوجيات الناشئة والصناعات الاستراتيجية؛

١٦- *تحث* أعضاء اللجنة الاقتصادية لأفريقيا على مواصلة التحلي، طوال فترة تسريع تنفيذ الاتفاق، بقوة الإرادة السياسية وتولي زمام الامر بأنفسهم على نحو ما أظهروه خلال المراحل الأولى من التوقيع والتصديق عليه؛

١٧- *تهيب* بأعضاء اللجنة الاقتصادية لأفريقيا أن يعملوا على تعزيز التجارة الرقمية بين البلدان الأفريقية، وهو ما يشكل أحد الأهداف الرئيسية للاتفاق ويتماشى أيضا مع 'التعاهد الرقمي العالمي' الذي اعتُمد مؤخرًا، مع مراعاة أن تحقيق ذلك سيتوقف على إزالة الحواجز أمام التجارة الرقمية، وتهيئة بيئة تجارة رقمية آمنة، وإقامة البنية التحتية اللازمة لتيسير التجارة الرقمية، وأخيرًا، وضع لوائح تنظيمية واضحة ويمكن التنبؤ بها، أي قواعد منسقة ومبادئ ومعايير موحدة خاصة بالتجارة الرقمية؛

١٨- *تشجع* أعضاء اللجنة الاقتصادية لأفريقيا والمنظمات الشريكة على استخدام 'نظام المدفوعات والتسويات بين البلدان الأفريقية' لتيسير عمليات الدفع عبر الحدود بالعملات الأفريقية المحلية، الأمر الذي يمثل خطوة أساسية للنهوض بالتجارة والتكامل الإقليمي على حد سواء في أفريقيا؛

١٩- *تدعو* أعضاء اللجنة الاقتصادية لأفريقيا إلى تحقيق التكامل بين أسواقهم المالية، وذلك بتنسيق السياسات والأطر والإجراءات الوطنية التي تحكم تلك الأسواق؛

٢٠- *تدعو أيضا* المصارف الإنمائية المتعددة الأطراف إلى زيادة التمويل طويل الأجل للبنية التحتية في مجالات الطاقة والنقل وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات وغيرها من

القطاعات الحيوية، واستخدام أدوات ابتكارية لاجتذاب استثمارات القطاع الخاص وخفض تكاليف التمويل والمعاملات وتقليص آجال صرف الأموال؛

٢١- *ندعو كذلك* المؤسسات المالية، لا سيما المصارف الإنمائية متعددة الأطراف ومؤسسات التمويل الإنمائي، إلى زيادة استخدام الضمانات، والتمويل المختلط، والشراكات بين القطاعين العام والخاص وغيرها من أدوات تحسين شروط الائتمان، في سبيل اجتذاب الاستثمار الخاص في أفريقيا؛

٢٢- *نحث* أعضاء اللجنة الاقتصادية لأفريقيا على إجراء إصلاحات هيكلية كبرى ومنسقة على الصعيد الوطني، ودون الإقليمي، والقاري، وفق ما يقتضيه تنفيذ الاتفاق المؤسس لمنطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية تنفيذًا كاملًا، مع تركيز الإصلاحات الوطنية على تحديث الإجراءات الجمركية، ومواءمة الأطر القانونية مع البروتوكولات الملحقة بالاتفاق، وتحسين بيئة الأعمال لاجتذاب الاستثمار وتعزيز التجارة، وتركيز الإصلاحات دون الإقليمية على مواءمة السياسات التجارية في كافة الجماعات الاقتصادية الإقليمية وتطوير البنية التحتية العابرة للحدود لتيسير التجارة، وتركيز الإصلاحات القارية على توحيد المعايير الخاصة بالسلع والخدمات، وإنشاء آليات فعالة لتسوية المنازعات، والاستمرار في تعزيز قدرات أمانة منطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية؛

٢٣- *ندعو* أعضاء اللجنة الاقتصادية لأفريقيا إلى وضع سياسات صناعية وتنفيذها، على الصعيدين الوطني والقاري معا، تقوم على سلاسل القيمة الإقليمية وتركز على القطاعات الاستراتيجية التي تتمتع فيها أفريقيا بميزة تنافسية، مثل التكنولوجيات المالية، والاقتصاد الأخضر، والمركبات الكهربائية، وغيرها من استخدامات الطاقة المتجددة، والمستحضرات الصيدلانية وتصنيع السلع والخدمات وتجهيز المعادن الاستراتيجية؛

٢٤- *ندعو أيضا* أعضاء اللجنة الاقتصادية لأفريقيا إلى إجراء إصلاحات مراعية للمناخ وتشجيع الصناعات الخضراء حتى يكون النمو الناجم عن الاتفاق مستدامًا وقادرًا على الصمود في وجه تغير المناخ؛

٢٥- *نشجع* أعضاء اللجنة الاقتصادية لأفريقيا على وضع برامج للتعليم والتدريب لتعزيز مهارات وقدرات مواطنيهم، لا سيما النساء والشباب، بما في ذلك استخدام التكنولوجيات الرائدة مثل الذكاء الاصطناعي، من أجل الاستفادة المثلى من الاتفاق؛

٢٦- *نشجع أيضا* أعضاء اللجنة الاقتصادية لأفريقيا على إدراج مسألة تطوير سلاسل القيمة الإقليمية في الاستراتيجيات الوطنية والإقليمية، بما يتماشى مع أحكام الاتفاق المؤسس لمنطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية وتلك الواردة في خطة الاتحاد الأفريقي لعام ٢٠٦٣: 'أفريقيا التي نصبو إليها'؛

٢٧- *تهيب* بأعضاء اللجنة الاقتصادية لأفريقيا أن يعملوا على تعزيز القدرة التنافسية للمناطق الاقتصادية الخاصة، وذلك بتوطيد الروابط الصناعية في القارة، والتشجيع على استحداث سلاسل قيمة على الصعيد الإقليمي وزيادة المحتوى المحلي؛

٢٨- *تهيب أيضا* بأعضاء اللجنة الاقتصادية لأفريقيا أن يعملوا على تعزيز تطوير البنية التحتية، بما في ذلك مجالات النقل، والطاقة، والخدمات الرقمية، والخدمات المالية، من أجل دعم حسن سير سلاسل القيمة الإقليمية والمناطق الاقتصادية الخاصة، وتعزيز السلاسة في التجارة والتصنيع والاستثمار؛

٢٩- *تحث* أعضاء اللجنة الاقتصادية لأفريقيا على المشاركة البناءة في المفاوضات الجارية بشأن اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية المتعلقة بالتعاون الضريبي الدولي، التي تمثل فرصة بالغة الأهمية لإرساء حوكمة ضريبية شاملة وشفافة وفعالة تعود بالنفع على جميع الدول؛

٣٠- *تدعو* اللجنة الاقتصادية لأفريقيا إلى أن تقوم، بالتعاون مع مفوضية الاتحاد الأفريقي وأمانة منطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية، بحملات توعية مستمرة بشأن الاتفاق المؤسس لمنطقة التجارة الحرة القارية بهدف تصحيح التصورات السلبية، والتعاون بشكل أوثق على أساس مذكرة التفاهم الأخيرة التي وقعتها اللجنة والمفوضية بهدف المضي قُدما في تنفيذ 'الاتفاق'؛

٣١- *تدعو* اللجنة الاقتصادية لأفريقيا وشركاءها إلى مواصلة تقديم الدعم لأعضائها في تهيئة البيئات المواتية لتطوير الذكاء الاصطناعي، بما في ذلك اللوائح التنظيمية والمؤسسات المناسبة والتمويل الكافي للبحث والابتكار وتطوير الأعمال؛

٣٢- *تحث* اللجنة وشركاءها على تقديم المزيد من الدعم إلى أعضائها في مجال التحليل وبناء القدرات لتطوير سلاسل قيمة إقليمية تنافسية ومناطق اقتصادية خاصة، بما في ذلك عن طريق تقديم المساعدة على إدراج أحكام الاتفاق المؤسس لمنطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية في القوانين الوطنية، وإزالة المخاطر المتصلة بالاستثمارات في الصناعات ذات الأولوية، والمساعدة على وضع اللوائح التنظيمية والمعايير التي تهدف إلى ضمان نجاح الجيل الجديد من المناطق الاقتصادية الخاصة في أفريقيا؛

٣٣- *تدعو* الشركاء الإنمائيين إلى زيادة الدعم الذي يقدمونه لأعضاء اللجنة الاقتصادية لأفريقيا في مكافحة تغير المناخ وفقدان التنوع البيولوجي والتصحر؛

٣٤- *تحث* المجتمع الدولي على الاعتراف بالمساهمة الأفريقية في العمل المناخي، لا سيما احتجاز الكربون، لتجنب اتخاذ الإجراءات أحادية الجانب بشأن آليات حدود الكربون وضمان التسعير العادل للكربون؛

٣٥- *تدعو كذلك* الشركاء الإنمائيين إلى تقديم الدعم لأعضاء اللجنة الاقتصادية لأفريقيا في إقامة أسواق كربون عالية النزاهة، وتوسيع نطاق التمويل المناخي الابتكاري وميسور

التكلفة، وتعزيز مبادرات إدارة مخاطر الكوارث وبناء القدرة على الصمود، مع الاستفادة من الموارد الأفريقية وإدارتها على نحو مستدام، بهدف تعزيز الاقتصادات الخضراء والزرقاء في القارة؛

٣٦- *ندعو أيضا* المجتمع الدولي إلى اعتماد نهج منسق للتصدي للتدفقات المالية غير المشروعة، على أن يشمل ذلك جمعَ البيانات على مستوى مركزي، والإبلاغ العلني عن الحسابات المالية الأجنبية، وتعزيز الشفافية في الضرائب على الشركات المتعددة الجنسيات؛

٣٧- *نحث* أعضاء مجموعة العشرين على العمل بطريقة حاسمة لإصلاح 'الإطار المشترك لمعالجة الديون بما يتجاوز مبادرة تعليق سداد خدمة الديون'، لجعله أكثر كفاءة وشفافية وتقييده زمنيًّا، لا سيما عن طريق إدراج تعليق سداد خدمة الديون عند تقديم الطلب، وتوسيع نطاق الأهلية لتشمل البلدان ذات الدخل المتوسط، واعتماد نهج متكامل بين الدائنين الرسميين والدائنين من القطاع الخاص، بالتوازي مع إعادة هيكلة الديون المتعددة الأطراف والثنائية، ووضع صيغة لمبدأ المساواة في المعاملة بهدف الحد من الخلافات التقنية وتسريع عمليات إعادة الهيكلة؛

٣٨- *ندعو* أعضاء اللجنة الاقتصادية لأفريقيا إلى تعزيز تحصيل الإيرادات الضريبية من خلال تحسين الإدارة الضريبية، والرقمنة، وتوسيع القاعدة الضريبية، وتعزيز القدرات المؤسسية والحوكمة من أجل إدارة مالية *عامة* أكثر كفاءة، بما في ذلك الإنفاق المالي؛

٣٩- *ندعو أيضًا* أعضاء اللجنة الاقتصادية لأفريقيا إلى العمل معًا لإقامة أسواق مالية محلية قوية وفعالة، بهدف تعبئة الموارد المالية المحلية من أجل التنمية في أفريقيا؛

٤٠- *نشجّع* البلدان الشريكة على إعادة توجيه حقوق السحب الخاصة بها من خلال مصرف التنمية الأفريقي، ودعم التجديد السابع عشر لموارد صندوق التنمية الأفريقي؛

٤١- *ندعو* قيادة الأمم المتحدة إلى تعزيز قدرة اللجنة الاقتصادية لأفريقيا على الوفاء بولاياتها وتزويد أعضائها بدعم سياساتي وتقني يُفضي إلى التحول ويركز على النتائج؛

٤٢- *نحث* الدول الأعضاء المعنية على رفع العقوبات أحادية الجانب دون قيد أو شرط، لأنها تتعارض مع ميثاق الأمم المتحدة، وتمنع الدول الأعضاء من التصنيع الأخضر، والحصول على التمويل الدولي للتنمية الدولية والمناخ، وتعبئة رأس مال القطاع الخاص، وهو ما يؤثر على تحقيق تطلعات خطة عام ٢٠٦٣ وأهداف خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠؛

٤٣- *ندعو* اللجنة الاقتصادية لأفريقيا إلى مواصلة دعم الدول الأعضاء في التنفيذ الكامل للسوق الأفريقية الموحدة للنقل الجوي في سبيل خفض التكاليف وتحسين الربط بالنقل الجوي في القارة.